القوة المستجمعة لا يتعلق بالضدين معا لاستحالة اجتماعهما في الوجود بل هي اي القوة المستجمعة بالنسبة الى كل مقدور غيرها
بالنسبة الى المقدور الآخر سواء كانا متماثلين او غير متماثلين وذلك لاختلاف الشرائط المعتبرة في وجود المقدورات
المختلفة فان خصوصية كل مقدور لها شرط مخصوص به يتعين وجوده من بين المقدورات المشتركة في تلك القوة المجردة
الا يرى ان القصد المتعلق بها شرط لوجودها دون غيرها وهي مع الفعل لان وجود المقدورات لا يتخلف عن المؤثر التام
ولعل الشيخ الاشعري اراد بالقدرة القدرة المستجمعة لشرائط التأثير فلذلك حكم بانها مع الفعل وانها لا تتعلق
بالضدين والمعتزلة ارادوا بالقدرة مجرد القدرة العضلية فلذلك قالوا بوجودها قبل الفعل وتعلقها بالامور المتضادة
فهذا وجه الجمع بين المذهبين وفيه بحث هذا ملحق ببعض النسخ في توجيهه ان القدرة الحادثة ليست مؤثرة عند الشيخ
فكيف يصح ان يقال انه اراد بالقدرة القوة المستجمعة لشرائط التأثير وقد يقال لا بعد ايضا يلزم من تفسير بهذا المذهب
ان يكون اطلاق القدرة على افرادها بالاشتراك اللفظي وليس شيء له من مفهوم القوة المستجمعة مشتركا بينهما وان كا
بينها انفسها متى لفظيا ماهية او الهوية **المقصد الثامن** العجز عرض موجود مضاد للقدرة باتفاق من الاشاعرة
وجمهور المعتزلة خلافا لابي هاشم اذ قال انه اي العجز عدم القدرة ونفى كونه معنى موجودا مع انه
معترف بوجود الاعراض وخلافا للاصم فانه نفى كون العجز عرضا موجودا لانه نفى الاعراض مطلقا لنا في اثبات
كونه وجوديا التفرقة الضرورية بين الزمن والممنوع من الفعل فان كلا منهما لا يجد من نفسه التفرقة بين كونه زمنا
وكونه ممنوعا من القيام مع سلامته وما هي الا ان في الزمن صفة وجودية هي العجز وليس تلك الصفة في الممنوع
ولابي هاشم ان يجعلها اي التفرقة الضرورية عائدة الى عدم القدرة في الزمن ووجودها في الممنوع فان الممنوع
قادر على رأيه كما مر قال الامام الرازي لا دليل على كون العجز صفة وجودية وما يقال من ان جعل العجز عبارة عن
عدم القدرة ليس اولى من العكس ضعيف لانا كلاهما محتملا واذا لم يقم دليل على احدهما كان الاحتمال باقيا وفي
نقد الحصول ان القدرة ان فسرت بسلامة الاعضاء فالعجز عبارة عن آفة تعرض للاعضاء فتكون القدرة اولى
بان لا يكون وجودية لان السلامة عدم الآفة وان فسرت القدرة بهيئة تعرض عند سلامة الاعضاء ويتمكن
او بها من الفعل فجعل العجز عبارة عن عدم تلك الهيئة كانت القدرة وجودية والعجز عدميا وان اريد بالعجز ما يعرض
للمرتعش وبه تنشأ حركة الارتعاش عن حركة الاختيار فالعجز وجودي ولعل الاشاعرة ذهبوا الى هذا المعنى فحكموا
بكونه وجوديا ثم قال الشيخ ابو الحسن الاشعري وهذا اصح من قوليه العجز انما يتعلق بالموجود دون المعدوم على قياس
القدرة فالزمن عاجز عن القعود الموجود لا عن القيام المعدوم فان التعلق بالمعدوم خيال محض لا عين به اصلا
واختار هذا القول ان العجز لا ينبو عن المجوز وعنده لا يتعلق بالضدين على نحو ما ذكرناه في القدرة وله قول ضعيف
هو انه اي العجز انما يتعلق بالمعدوم دون الموجود واليه ذهبت المعتزلة وكثير من اصحابنا وعلى هذا فالزمن عاجز

عن

عن القيام المعدوم لا عن القعود الموجود وان كان مضطرا اليه لانه لا سبيل له الى الانفكاك عنه وجواز تعلقه اي تعلق العجز
بالضدين فرع على ذلك اي يجوز على هذا القول تعلق العجز الواحد بالضدين وان لم يجز تعلق القدرة الواحدة بهما وذلك
لان العجز متعلق بالعدم ويجوز اجتماع الضدين فيه والقدرة متعلقة بالوجود ولا يجوز اجتماعهما فيه وكذا يتقدم
العجز على المعجوز عنه على هذا القول واما على القول الاول فلا يسبق ولا يتعلق بالضدين كما عرفت من حال القدرة والذي صح
الاصح انه اي العجز ضد القدرة في جهة التعلق فمتعلقهما واحد فانه لما تضادا في التعلق والقدرة متعلقة بالموجود
كما مر فيكون العجز متعلقا به ايضا ونظير ذلك الارادة والكراهة فانهما لما تضادتا كان متعلقهما واحدا اذ لو
اختلف متعلقهما لم تتضادا ومعنى القول الثاني هو انه جاء عن بعض العقلاء على عجز الزمن عن القيام مع انه معدوم
فالاصح ولو قيل انه يستدل على القول الثاني بانه لو لم يتعلق العجز بالمعدوم يلزم عدم عجز المتحدى لمعارضة
القرآن اي يلزم ان لا يكون المتحدى بمعارضته عاجزا عن الاتيان بمثله بل يكون عاجزا عن عدم الاتيان بمثله وانه خلاف
الاجماع لان الامة مجمعة على عجزه عن الاتيان بمثل القرآن وخلاف المعقول ايضا لان العقل يحكم بان المعارضة
انما يكون بالامثال لا باعدامها لكان حسنا جدا ويمكن الجواب عن الاستدلال بان العجز يقال بالاشتراك اللفظي لعدم
القدرة وهو بحث ولصفة وجودية تسبق الفعل لا عن قدرة كما في المرتعش فالزمن عاجز عن القيام بالمعنى الاول والقعود
الثاني وعاجز عن القعود بالمعنى الثاني والمتحدى عاجز بالمعنى الاول عن الاتيان بمثل القرآن وكأن الشيخ بنى
قوليه على هذين المعنيين كما اشرنا اليه **المقصد التاسع** المقدور هل هو تبع للعلم او الارادة للفعل فيه خلاف
فمن قال منهم هو تبع للارادة فلانه اي كون المقدور تبعا للارادة حقيقة القدرة ومقتضاها فانها صفة تؤثر
على وفق الارادة فيكون المقدور تبعا للارادة قطعا ومن قال منهم هو تبع للعلم فلان صاحب الملكة في صناعة
ذات المداومة عليها تصدر عنها افعال محكمة متقنة لا يقصد تفاصيلها اي لا يقصد تفاصيل اجزائها ولو قصدها لم يجد
على تلك الوجوه من الحسن والاحكام فالكاتب الماهر لا يتأمل في كتابته في حرف واحد بلا قصد اليها ولو لاحظها
وقصد اليها لتعذرت عليه كتابتها واما الاشاعرة فقد حكموا بان مقدورات العباد مخلوقة لله تعالى بارادته المتعلقة
بتفاصيلها **المقصد العاشر** هل النوم ضد للقدرة فلا يكون فعل النائم مقدورا له او ليس ضدا لها فيجوز ان
يكون فعله مقدورا له فنقول اتفقت المعتزلة وكثير منا على امتناع صدور الافعال المتقنة الكثيرة من النائم
وجواز صدور الافعال المحكمة القليلة منه بالتجربة ثم اختلف المجوزون في ان تلك الافعال القليلة هل هي مقدورة
له وان كان لا علم له بها فان النوم لا يضاد القدرة مع كونه مضادا للعلم وغيره من الادراكات باتفاق العقلاء
وقال الاستاذ ابو اسحاق غير مقدورة له فان النوم يضاد القدرة كما يضاد العلم وسائر الادراكات وتوقف
القاضي ابو بكر وكثير من اصحابنا فقالوا لا قطع بكون تلك الافعال مقدورة للنائم ولا بكونها ضرورية لتردد كلاهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)